

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠

بإعادة تشكيل اللجنة الدائمة لدستور الأدوية المصري

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٥ في شأن مناولة مهنة الصيدلة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ في شأن مكافأة عضوية وبدل حضور الجلسات واللجان ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم واصحاصات وزارة الصحة ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٥ فبراير سنة ١٩٥٢ بالموافقة على تشكيل

اللجنة الدائمة لوضع دستور الأدوية المصري وتقدير مكافآت لأعضائه ؛

وعلى موافقه مجلس الوزراء ؛

وببناء على ما أرتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

(المادة الأولى)

يعاد تشكيل اللجنة الدائمة لدستور الأدوية المصري على النحو التالي :

يرشحهم وزير التعليم والبحث العلمي من بين أساتذة الجامعات المصرية

- ١ - أستاذ العقاقير
- ٢ - « كيمياء العقاقير
- ٣ - « الكيمياء التجريبية الصيدلية
- ٤ - « الصيدلانيات
- ٥ - « الأقرابين
- ٦ - « اليكروبيولوجيا
- ٧ - « الأمراض الباطنية
- ٨ - « الصيدلة الصناعية
- ٩ - رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لارقابة والبحوث الدوائية
- ١٠ - وكيل وزارة الصحة لقطاع الصيدلة .

١١ - رئيس الأمانة الفنية لقطاع الدواء أو من ينوب عنه .

١٢ - ثلاثة من ذوى الخبرة ، يعينهم وزير الصحة .

(المادة الثانية)

يعين وزير الصحة رئيساً للجنة من بين أعضائها .
كما تختار اللجنة من بين أعضائها مقرراً لها .

(المادة الثالثة)

تحتفل اللجنة المذكورة بما يلي :

- ١ - اصدار دستور الأدوية المصري والملحق اللازم له وموسوعات الدوائية وطبعات جديدة من الدستور كلما لزم الأمر .
- ٢ - إجراء الأبحاث الخاصة بتنقية الدستور .
- ٣ - الإشراف على طبع الدستور وملحقاته وموسوعاته ونشرها .
- ٤ - الاتصال بالهيئات المماثلة في البلاد الأخرى لتبادل الرأي والاطلاع على ما يستجد في محظ الأدوية والعلاج .
- ٥ - إعداد مشروع ميزانية اللجنة سنويًا .

(المادة الرابعة)

للجنة أن تستعين بالاختصاصيين من غير أئتها في دراسة بعض الموضوعات بدستور الأدوية ولها أيضاً أن تستعين بالمعامل التابعة للوزارة والقطاعات الأخرى لمتابعة أبحاثها العلمية .

(المادة الخامسة)

تحجتمع اللجنة بدعوة من رئيسها مرة على الأقل كل شهر وتعرض توصياتها على وزير الصحة لإقرارها واعتمادها .

(المادة السادسة)

يمنع كل من رئيس وأعضاء اللجنة مكتوبة سنوية يقررها وزير الصحة وذلك في الحدود المقررة بقرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ المشار إليه .

(المادة السابعة)

تزود اللجنة بالسكرتارية الازمة وبكتبة علمية في فروع التخصص الازمة لأعمالها .

(المادة الثامنة)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية - وبعمل به من تاريخ نشره ما صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ صفر سنة ١٤٠٠ (١٠ يناير سنة ١٩٨٠)

أنور السادات